دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة العاملة في محافظة البصرة

The Role of Small Enterprises In Empowering Working Women in Basra Governorate

م م: سندس الرمضان

مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة (العراق)

sarahsnaa@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/07/23 **تاريخ القبول:** 2024/12/26

ملخص :

تم في هذا البحث استخدام أسلوب الدراسة الميدانية، فضلاً عن توزيع استمارة الاستبانه الالكترونية، وبواقع كلي (132) استمارة؛ إذ اختارت الباحثة عينة عشوائية من النساء العاملات في محافظة البصرة، وقد اشتمل البحث على مجموعة من الأسئلة الرئيسة والتي تضم بطياتها مجموعة من الأسئلة الفرعية بُغية الوصول إلى النتيجة المرجوة من البحث تم التطرق إلى أبرز المقومات التي تسهم بشكل كبير في تمكين المرأة العاملة اقتصادياً واجتماعياً، فضلاً عن المعوقات التي تقف حائلاً أمام تقدمها وتطورها، كما تم التعرف على الدوافع وراء انخراط المرأة في مجال العمل على الرغم من كثرة المسؤوليات التي تقع على عاتقها كتربية الأولاد ورعاية الأب والأم والاهتمام بالزوج وغيرها التي في بعض الأحيان تثقل كاهل المرأة كثيراً، وأخيراً تم عرض النتائج المستخلصة من البحث، وما هي المقترحات التي من الممكن لو تم تطبيقها والعمل بها أن تسهم في تمكين دور المرأة العاملة في مشاريعها الصناعية الصغيرة.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، العادات والتقاليد، معوقات ومقومات التمكين، آليات وأساليب التمكين، مؤشرات التمكين.

Abstract:

In this research, the field study method was used, in addition to distributing the electronic questionnaire form, with a total of (132) questionnaires, the researcher chose a random sample of women working in Basra Governorate.The research included a set of main questions, which include a set of sub-questions,in order to reach the desired result of the research, the most prominent elements that contribute significantly to the economic and social empowerment of working women were discussed, as well as the obstacles that stand in the way of their progress and development.The motives for women's employment were also identified despite its many responsibilities ,such as raising children, caring for the father and mother, caring for the husband and others that sometimes burden the woman so much. Finally, the results drawn from the research were presented, and what are the proposals that if applied and worked on could contribute to the empowerment of women workers' role in their small industrial enterprises.

keywords*:* Economic and Social Empowerment of Women, Customs and Traditions, Obstacles and Components of Empowerment, Mechanisms and Methods of Empowerment, Indicators of Empowerment.

مقدمة:

عانت المرأة العراقية منذ القدم من التهميش اقتصادياً واجتماعياً، والذي يكون نابع من العادات والتقاليد المجحفة بحق المرأة والتسلط ألذكوري، والذي ترك طابعاً قاسياً لديها بعدم قدرتها على مجارات الرجل في جميع ميادين الحياة، باستثناء فئات محددة في الوقت الحاضر، تحررت من عبودية العادات والتقاليد، وسمحت للمرأة الدخول في ميادين مختلفة من الحياة وبالشكل الذي يناسب قدراتها الجسدية والعقلية، وأصبحت تجاري الرجل في أغلب الميادين الحياتية، والذي كان له الدور الكبير في زيادة ثقتها بنفسها وتحقيق ذاتها والذي انعكس بدوره على رفع المستوى المعاشي للأسرة.

مشكلة البحث:

1- ما هو دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة العاملة ؟

2- هل واجهت المرأة العاملة معوقات منعت من تمكينها اقتصادياً واجتماعياً ؟

3- ما هي الأسباب والدوافع من إنشاء المرأة العاملة لمشروعها الصناعي ؟

4- هل للتطور التكنولوجي دور في تمكين المرأة العاملة من تطوير مشروعها الصناعي ؟

فرضية البحث:

1- كان لانخراط المرأة في مجالات الحياة المختلفة، وتنوع المشاريع التي قامت بها، وبالشكل الذي يتناسب مع حياتها الأسرية دور كبير في تمكينها.

2- أهم الأسباب التي وقفت أمام تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، هو صعوبة الحصول على التمويل المادي يقابلها العادات والتقاليد الجائرة.

3- كان لتحقيق الذات ورفع المستوى الاقتصادي للأسرة دافع قوي لعمل المرأة.

4- لتوفر الدورات التوعوية دور في زيادة خبرة المرأة العاملة باستخدام التكنولوجيا الحديثة والتي ساعدت على تمكينها اقتصاديا واجتماعياً.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أسباب قيام المرأة بمشاريعها الصغيرة، وما طبيعة تلك المشاريع، وماهي المقومات والمعوقات التي تحد من تمكين المرأة العاملة، فضلاً عن الدافع من عملها، ومن ثم الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها بعض المقترحات التي من شأنها أن تسهم في تطوير المشاريع الصغيرة للمرأة العاملة.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الدراسة تمثلت بحدود محافظة البصرة والتي تقع في القسم الجنوبي من العراق بين دائرتي عرض (29.5^0 – 31.20^0) شمالاً ، وبين خطي طول (46.40^0– 48.30^0) شرقاً، الخريطة (1) و(2).

هيكلية البحث:

لتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور:

تناول المحور الأول مفهوم المشاريع الصغيرة فضلاً عن مفهوم وأنواع التمكين، كما تطرق المحور الثاني إلى أبرز المقومات والمعيقات التي تواجه تمكين المرأة العاملة في محافظة البصرة، أما المحور الثالث فتناول دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة العاملة في محافظة

البصرة، في حين عرض المحور الرابع الأسئلة التي تم طرحها في استمارة الاستبيان والنتائج التي تمخضت عنها، وأخيراً أُختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي من الممكن لو تم تطبيقها أن تساهم في تطوير المرأة العاملة ورفع مستوى البحث.

خريطة (1): موقع منطقة الدراسة من العراق

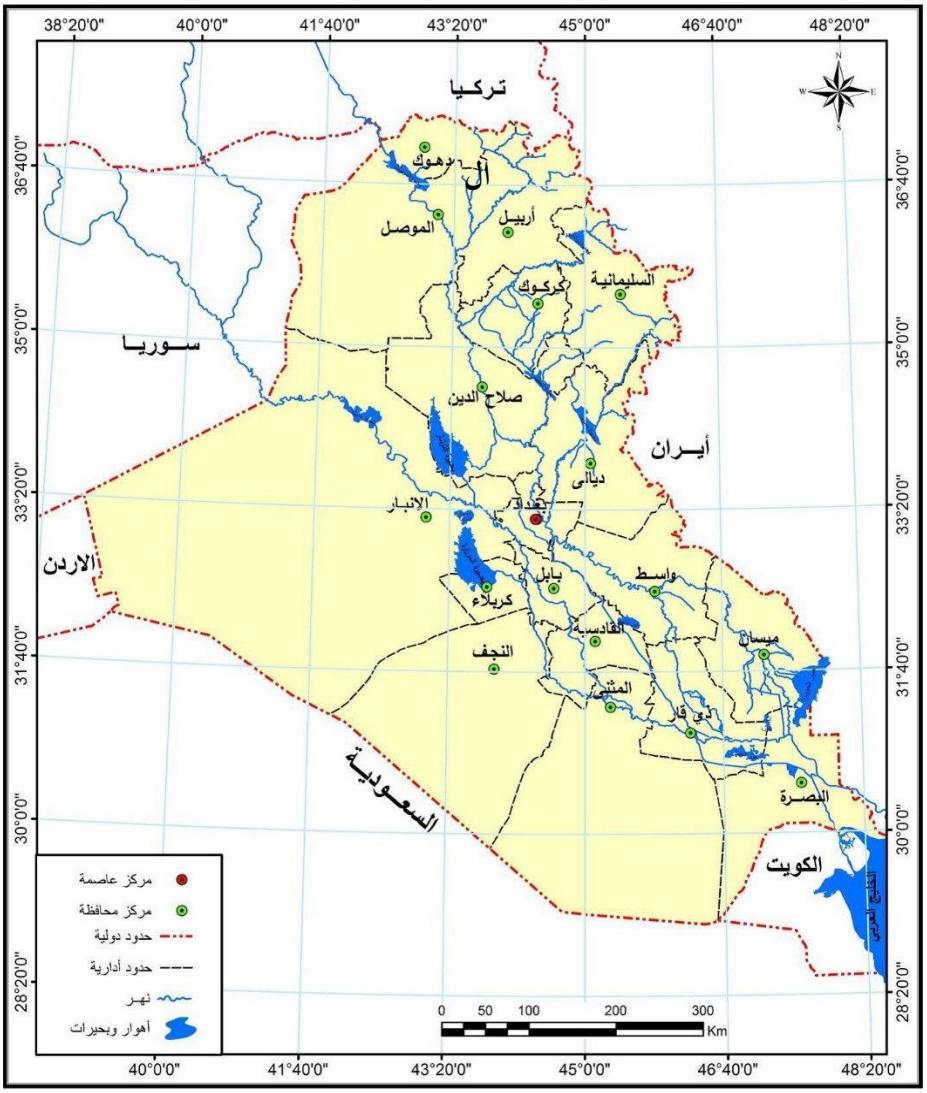

مصدر: جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، لعام 2023

خريطة (2): موقع منطقة الدراسة

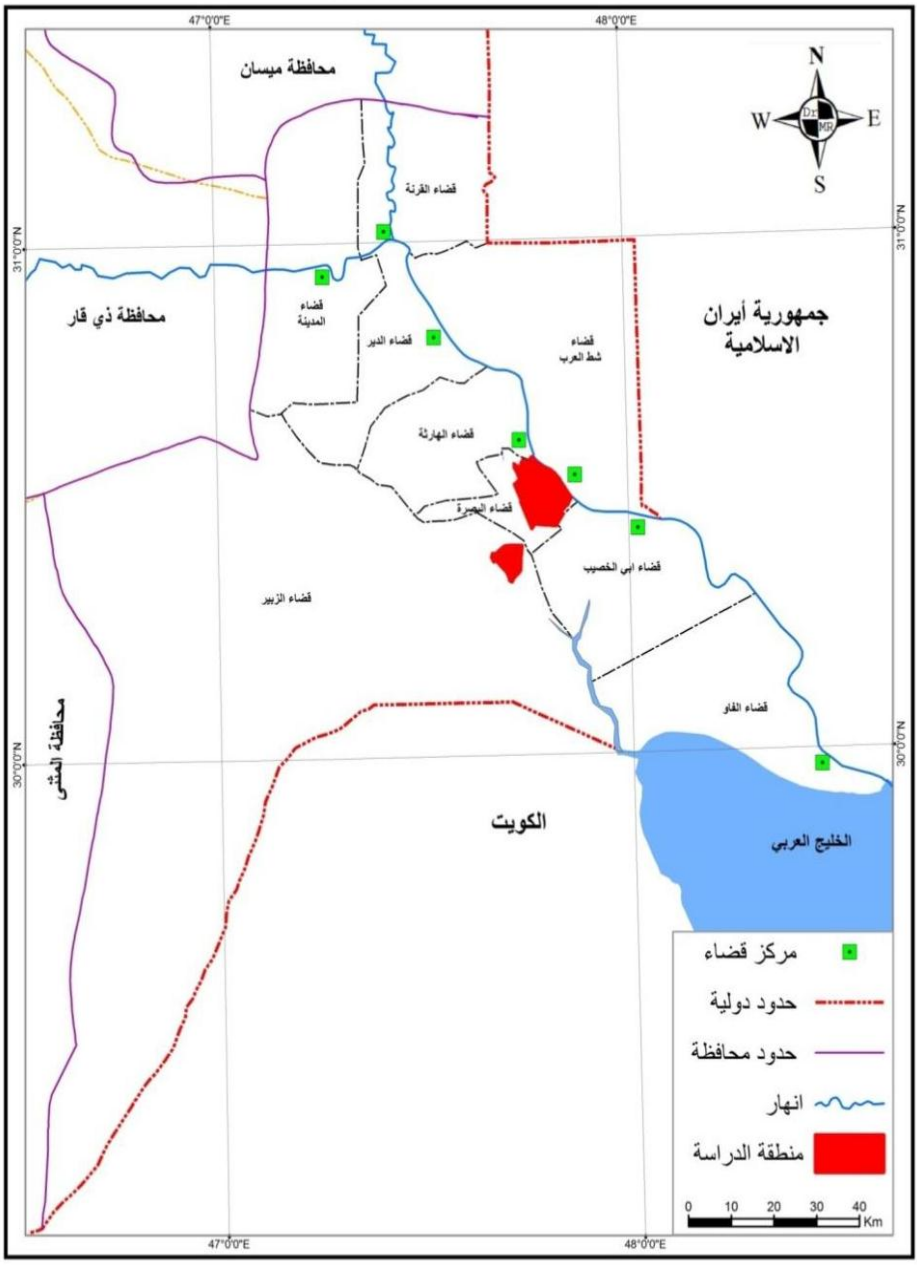

المصدر: جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، لعام 2023

المحور الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة ومفهوم تمكين المرأة العاملة

أولا: مفهوم المشاريع الصغيرة

بات مفهوم المشاريع الصغيرة من المفاهيم الشائعة في اقتصاد الدول إذ تحكمه العديد من المتغيرات التي تختلف باختلاف الزمان والمكان والوضع الاقتصادي للبلد، فضلاً عن العامل البشري.

وهنالك العديد من المفاهيم التي جاءت لتعطي فكرة عن مفهوم المشاريع الصغيرة ومنها لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية ألتي عرفته بأنه المشروع الذي يعتمد على مجموعة من المعايير مثل استقلال الإدارة وتسويق منتجات المشروع محلياً، ويكون عدد الشركاء إما واحد أو عدد محدود[1].

كما تعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يعمل فيها عدد قليل من الأفراد وهي التي تكون ملكيتها وطريقة تشغيلها فردية[2].

أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشاريع الصغيرة بأنها الصناعات المصغرة ذات وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص والذي يقصد به المشروعات العائلية[3].

ثانياً: مفهوم تمكين للمرأة

في بداية الأمر لابد من التعرف على مفهوم التمكين باللغة العربية، فالتمكين هو اسم مشتق من الفعل (مَكَّنَ) أي سعى إلى تمكينه من النجاح، وبمعنى جعله مؤهلاً للنجاح ويقال مكنه الله من الشيء تمكيناً أو أمكنه منه[4].

ويعُرف أيضاً بأنه (عملية اجتماعية متعددة الأبعاد تساعد الفرد على التحكم في حياته الخاصة، وهو عملية تعزيز القوة التي يستخدمها الأفراد في حياتهم الخاصة وفي مجتمعاتهم، أي بمعنى أخر تعزيز قدرة الفرد أو الجماعة على اتخاذ خيارات هادفة، فضلاً عن إدارة وتحويل تلك الخيارات الهادفة إلى إجراءات محددة لتحقيق النتائج المرجوة[5].

كما يُعد مفهوم التمكين من المفاهيم التنموية التي شاع استخدامها بعد صدور تقارير التنمية البشرية خلال تسعينيات القرن العشرين، وتكمن أهمية مفهوم التمكين في التنمية البشرية في أن الناس يطورون بواسطته إمكاناتهم بوصفهم أفراد المجتمع وليس من أجلهم وحسب، ويصبح الناس الممكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم[6]، كما يشير مفهوم التمكين إلى القوة والظفر بالشيء كما يشير في التنمية إلى المشاركة في مشروع ما[7].

ويُعرف التمكين بأنه فعل اجتماعي يستهدف حثّ الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة القدرة على تحقيق الفاعلية فردياً واجتماعياً وتحقيق العدالة الاجتماعية[8].

أما تمكين المرأة فهو مصطلح حديث المقصود منه تقوية المرأة اجتماعياً واقتصادياً وقانونياً كي تدافع عن نفسها وتتمتع بحقوقها، إذا يلاحظ اتخذ تعريف تمكين المرأة اتجاهين موضوعي وإجرائي.

إذ ركز أنصار الاتجاه الموضوعي على ذاتية تمكين المرأة وعدم التمييز ودعم قدراتها للحصول على فرص المشاركة في مختلف مجالات الحياة، أما الاتجاه الإجرائي في تعريف تمكين المرأة فتمحور حول الإجراءات والعمليات التي تهدف إلى وضع القيود التي تحول دون مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة[9].

وقد عد البنك الدولي تمكين المرأة من العناصر الأساسية في عملية التنمية ومكافحة الفقر، وأصدر تقريراً جاء فيه أن تمكين المرأة هو هدف تنموي وذلك لسببين الأول لأنه يأتي في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعد هدفاً في حد ذاته، والثاني لأن تمكين المرأة وسيلة لتحقيق أهداف أخرى كمفاتحة الفقر[10].

نستنتج مما سبق أن التمكين هو تعزيز قدرة الأشخاص على تطوير ذاتهم وزيادة قدرتهم على تحقيق مطالبهم من خلال مشاركتهم باتخاذ القرارات التي من الممكن أن تزيد إمكانيتهم في محاربة الفقر.

ثالثاً/ أنواع التمكين:

1- التمكين الاقتصادي:

هو التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشطين اقتصادياً من الجنسين والجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور[11].

وقد اتجهت أغلب الأنظمة الدستورية نحو تضمين عناصر التمكين الاقتصادي بين طيات دستورها وقوانينها ذات العلاقة، ففي العراق نصّ البند (3) – أ من الدستور العراقي على إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك من أجل تمكين المرأة من الحصول على فرص للعمل اللائق والمتفرغ[12].

2- **التمكين الاجتماعي:**

يقصد بالتمكين الاجتماعي إن تمارس المرأة كل قدراته من أجل بناء ثقافة اجتماعية تقلل من السيطرة الذكورية، أي أنّ دورها لا يقتصر على تربية الأولاد، بل لا بدّ من تواجدها إلى جانب الرجل في مختلف ميادين العمل.

ويركز التمكين الاجتماعي للمرأة على زيادة نسبة مشاركتها في القضايا المجتمعية محلياً وعربياً مع التأكيد على دورها في تكوين القيم الايجابية على مستوى الأسرة والمجتمع[13].

المحور الثاني: معوقات ومقومات تمكين المرأة العاملة في محافظة البصرة:

من خلال تحليل استمارة الاستبيان التي وجهتها الباحثة لفئات مختلفة من العاملات في محافظة البصرة، تبين أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه المرأة العاملة سواء كانت على الصعيد الشخصي أو على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد الاجتماعي، فضلاً عن التطرق لبعض المقومات لتطوير المرأة العاملة، ومن هذه المعوقات والمقومات ما يلي:

أولاً: معوقات تمكين المرأة العاملة في محافظة البصرة :

1- معوقات تتعلق بالمرأة العاملة

1-1- العادات والتقاليد التي تقيد حرية المرأة.

1-2- العادات والتقاليد التي تحرم المرأة من التعليم.

1-3- تحكم الأب وتمييز الذكور على الإناث.

1-4- زيادة ساعات العمل مما يحرم المرأة من اهتمامها بعائلتها وخاصة إذا كان لديها أطفال يحتاجون للرعاية.

2- معوقات التمكين الاجتماعية:

2-1- حصر المجتمع بنظرته الضيقة وبخلفياته الثقافية والاجتماعية والعرفية دور المرأة في البيت وفي بعض العمال الفنية، كما أنه لم يضمن لها الحرية الكافية للتخطيط لمستقبلها بشكل حيادي[14].

2-2- نظرة المجتمع للمرأة بأنها ذات ثقافة محدودة وأن الرجل يفوقها في هذا الجانب.

2-3- قلة وعي المجتمع بأهمية دور المرأة في تحقيق التنمية.

2-4- رفض المجتمع فكرة انخراط المرأة في بعض الأعمال التي يزاولها الرجل بحجة عدم قدرتها على تحمل العمل كما هو الحال بأعمال النجارة والحدادة وغيرها والتي تحتاج إلى قوة بدنية.

2-5- رفض بعض الأسر عمل النساء في الأماكن التي فيها اختلاط بين الجنسين.

3- **معوقات التمكين الاقتصادية:** أما ابرز المعوقات الاقتصادية التي تواجه تمكين المرأة العاملة هي:

3-1- عدم وجود دخل كاف من شأنه تقليل الضغط الأسري على المرأة.

3-2- نظرة الرجل للمرأة بأن مكانها البيت وتربية الأولاد ولا يؤمن باستقلاليتها.

3-3- في بعض الأحيان لا تستطيع المرأة العاملة التوفيق بين عملها وبين واجباتها العائلية مما يدفع الرجل إلى رفض فكرة عملها.

3-4- تفضيل العمالة الأجنبية في سوق العمل كون الأجور التي تعطى لهم أقل مقارنة مع العمالة المحلية.

3-5- بعض الأسر تفضل عمل المرأة في المؤسسات الحكومية على العمل في المشاريع أو المؤسسات الأهلية.

ثانياً/ مقومات تمكين المرأة العاملة في محافظة البصرة:

هناك مقومات عدة تساهم ولو بشكل بسيط في تمكين المرأة العاملة في مختلف المجالات منها:

1- المقومات الاجتماعية لتمكين المرأة العاملة : وتشمل:

1-1- تطوير الذات والتصدي للتميز على اختلاف أشكاله.

1-2- حماية المرأة من العنف الأسري.

1-3- تطوير المرأة العاملة من خلال دخولها في العديد من دورات التدريب والتأهيل التي تمكنها من تحسين زيادة خبراتها ومهاراتها.

1-4- رفع المستوى الثقافي للمرأة من خلال ترغيبها بالتعليم، والذي ينعكس بدوره على إنتاجية العمل.

1-5- تحرير المرأة من الضغوطات العائلية من خلال تنمية ثقة الأهل بعمل الابنة أو الزوجة أو الأخت.

1-6- ضرورة معرفة الزوج بأهمية عمل الزوجة لرفع المستوى الاقتصادي من خلال مشاركتها بمصروف البيت وذلك بمساعدة الزوج للزوجة في تربية الأولاد وتقليل الضغط بأعمال البيت.

2- المقومات الاقتصادية لتمكين المرأة العاملة:

2-1- منح القروض الميسرة للمرأة ووضع خطة عمل من شأنها تطوير الجدوى الاقتصادية للمشروع.

2-2- تشجيع المرأة العاملة على الدخول في الدورات التدريبية والتأهيلية مما يوسع مفهومها وإدراكها لبلورة مشروعها الصناعي.

2-3- رفع المستوي الاقتصادي للمرأة العاملة من خلال زيادة أجور العمل.

2-4- تشجيع العمالة العراقية على العمالة الأجنبية.

2-5- تطوير نظرة الأسر العراقية بضرورة عمل المرأة بمختلف المؤسسات سواء الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص.

المحور الثالث: دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة العاملة اقتصادياً:

تُعد المشاريع الصغيرة من الركائز المهمة والأساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلد، من خلال إنتاج العديد من السلع الضرورية للمجتمع، كما تلعب دوراً بارزاً من خلال توفير فرص العمل والحد من البطالة.

من المعروف إن المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع والتي يقع على عاتقها تبعات الوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام وبيتها بشكل خاص، فهي تقع عليها المسؤولية الكبرى في تنظيم الوضع العام للأسرة وتلبية احتياجاتهم (التعليمية والغذائية والصحية وغيرها). إذ إن عمل المرأة ضروري كونها بذلك ستساهم في زيادة دخل الأسرة، وعلى الرغم من حاجة المجتمع على الصعيد العام والأسرة على الصعيد الخاص لعمل المرأة إلا إنه هنالك العديد من العقبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تقف حائلاً دون مشاركة المرأة الاقتصادية وبالشكل المطلوب.

ومن المعروف أن المشاريع الصغيرة التي تمتاز بالحرفة والبساطة هي الصفة الغالبة للمشاريع التي تمارسها المرأة، إذ يكون لهذه المشاريع الدور الكبير في تشجيع العمل الذاتي والتقليل من نسبة البطالة من خلال إدخالها في العديد من الأنشطة والتي تتناسب مع رغبتها وقدرتها (كالخياطة، والحرف اليدوية المختلفة، وصناعة المعجنات، وأعمال تتعلق بالفن والإبداع كالرسم والنحت) وغيرها من الأعمال التي تستطيع القيام بها سواء كانت في المنزل أو مكان العمل الخاص بها. مما يعود عليها بالفائدة الاقتصادية التي من شأنها بذلك من رفع المستوى الاقتصادي للأسرة.

المحور الرابع: أسئلة ونتائج البحث

تضمن البحث مجموعة من الأسئلة والتي كان السؤال الرئيسي هو (ما دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة العاملة في محافظة البصرة ؟. التي تفرعت منها عدة أسئلة والتي تضمنت ثلاث محاور.

شملت الفقرة الأولى معلومات عامة تخص المرأة العاملة، أما **الفقرة الثانية** فتضمنت إجابة عن الأسئلة التي قامت الباحثة بطرحها من خلال استمارة الاستبيان.

الفقرة الأولى: المعلومات الديموغرافية للمرأة العاملة: وفيما يلي توضيح لخصائص العينة

1- من ناحية العمر:

قامت الباحثة بتصنيف العاملات حسب الفئات العمرية إلى ثلاث فئات عمرية، إذ يلاحظ من الجدول (1) والشكل (1)، بلغت نسبة الفئة العمرية الأولى النساء العاملات التي تقل أعمارهن عن (30) سنة (16.6%) وهي النسبة الأقل من المجموع الكلي للنساء العاملات، في حين شكلت نسبة الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهن مابين (30-39) سنة (32.6%)، أما الفئة التي بلغت أعمارهن أربعين سنة فأكثر فشكلت الفئة الأكثر من بين النساء العاملات في المشاريع الصغيرة والتي بلغت (50.7%).

جدول (1) – خصائص العينة من ناحية العمر

الفئات	العدد	%
أقل من 30 سنة	22	16.6
من 30-39 سنة	43	32.6
من 40 سنة – فأكثر	67	50.7
المجموع	**132**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

شكل (1) – النسبة المئوية لخصائص العينة العمرية

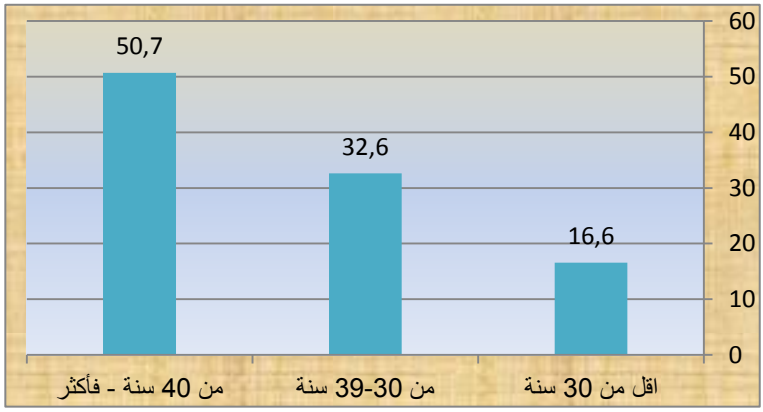

بالاعتماد على جدول (1)

2- من ناحية المستوى التعليمي:

من الجدول (2) والشكل (2) تبين أن أعلى نسبة للعاملات بحسب استمارة الاستبيان هن ممن يحملن شهادة البكالوريوس، إذ شكلن نسبة (58.3%)، وأغلبهن ربات بيوت يعملن من أجل رفع المستوى المعاشي لأسرهم، ومساعدة أزواجهم ، أما نسبة حملة شهادة الابتدائية فبلغن (19%)، واللاتي لم يحالفهن الحظ في التعليم العالي لأسباب تتعلق بالأهل وتسلط الأب أو الأخ ونظرتهم إلى أن الفتاة مكانها البيت وتربية الأولاد، معظم العاملات ممن لم يكملن دراستهن واكتفين بشهادة الإعدادية كان بسبب تزويجهن بوقت مبكر، أو عدم رغبتهم في إكمال الدراسة، إذ بلغت نسبة (9.8%)، أما العاملات ممن حملن شهادة الماجستير أوالدكتوراه فكانت نسبتهن (12.8%)، إذ كان حرفة الخياطة أو التطريز هواية أكثر من كونها مصدر لكسب الرزق.

جدول (2)

خصائص العينة من ناحية المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	%
ابتدائية	25	19
إعدادية	13	9.8
بكالوريوس	77	58.3
ماجستير أو دكتوراه	17	12.8
المجموع	132	100

المصدر: الاعتماد على الدراسة الميدانية

شكل (2)

النسبة المئوية لخصائص العينة من ناحية المستوى التعليمي

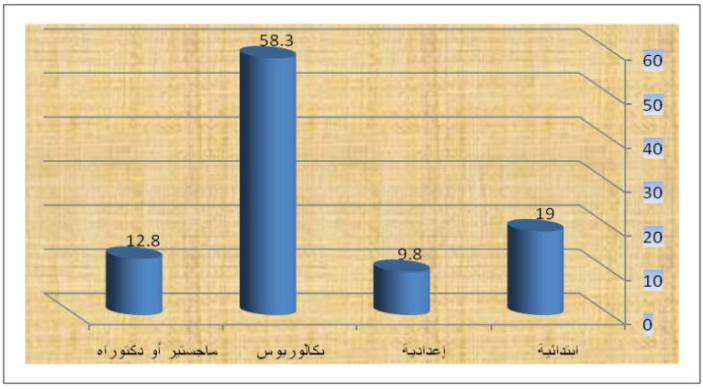

المصدر: جدول (2)

3- خصائص العينة من ناحية الحالة الاجتماعية:

من خلال حقل الحالة الاجتماعية الخاصة باستمارة الاستبيان للمبحوثات، ومن الجدول (3) والشكل (3)، وجدت الباحثة النسبة الأكبر هن من المتزوجات إذ شكلن نسبة (50%)، وهذا يدل على رغبة الزوجة بمساعدة الزوج بتأمين احتياجات الأولاد ورفع المستوى الاقتصادي للعائلة وتقليل الضغط على الزوج، في حين شكلت نسبة العاملات الغير متزوجات (34.8%)، والغالبية منهن يقع على كاهلهن كامل المسؤولية تجاه العائلة أما بسبب فقدهن لرب الأسرة أو لكون الأخير عاجز عن العمل، مما يضطرهن للعمل من أجل توفير ما تحتاجه العائلة من متطلبات العيش البسيطة، أما العاملات الأرامل فشكلن نسبة (9.8%) من مجموع العاملات الكلي في المشاريع الصغيرة في محافظة البصرة، واللاتي يعملن لتوفير احتياجات أطفالهن، وأحياناً يتحملن أيضاً مسؤولية الأب أو ألام، كما شكلت المطلقات العاملات النسبة الأقل والبالغة (5.3%) من المجموع الكلي للعاملات في محافظة البصرة.

جدول (3)

خصائص العينة من ناحية الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	%
متزوجة	66	50
غير متزوجة	46	34.8
أرملة	13	9.8
مطلقة	7	5.3
المجموع	**132**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (3)

النسبة المئوية لخصائص العينة من ناحية الحالة الاجتماعية

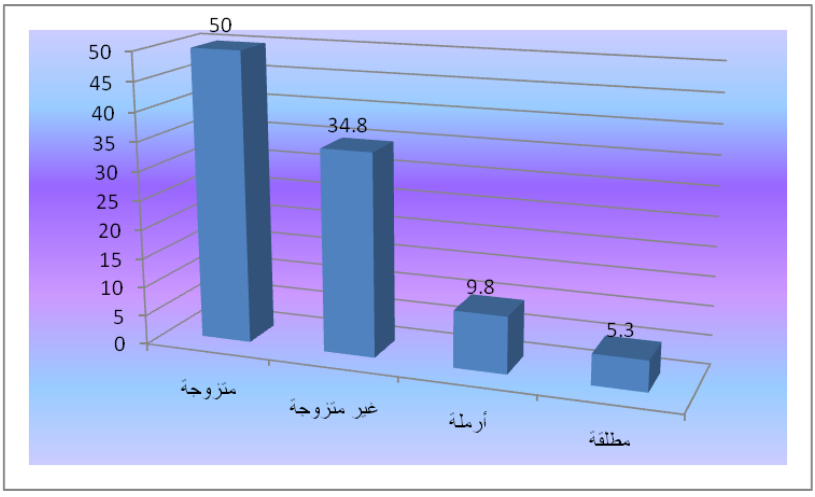

المصدر: جدول (3)

3- خصائص العينة بحسب نوع التجمع السكني :

بحسب فقرة نوع التجمع السكني للمبحوثات، ومن الجدول (4) والشكل (4) وجدت الباحثة أن أغلب العاملات هن ممن يسكن في المدينة، إذ شكلن نسبة (59.1%) في حين بلغ نسبة العاملات اللاتي يسكن في الريف (32.6%)، أما من يسكن في المناطق العشوائية فبلغن نسبة (8.3%).

جدول (4)

خصائص العينة بحسب نوع التجمع السكني

نوع التجمع السكني	العدد	%
حضر	78	59.1
ريف	43	32.6
عشوائي	11	8.3
المجموع	132	100

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (4)

النسبة المئوية بحسب نوع التجمع السكني

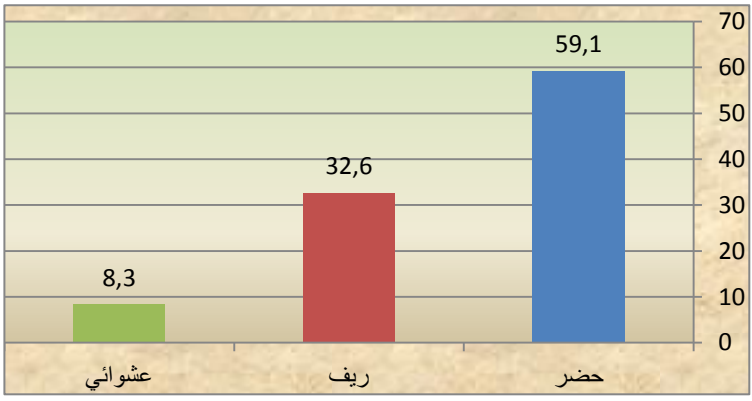

بالاعتماد على جدول (4)

الفقرة الثانية: أسئلة الدراسة:

كان السؤال الرئيسي للبحث: ما هو دور الصناعات الصغيرة في تمكين المرأة العاملة في محافظة البصرة من وجهة نظر النساء العاملات في المشاريع الصغيرة الخاصة بهن ؟، وقد تفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات وهي:

السؤال الأول: ما هي أهم الأسباب التي دفعت المرأة لإنشاء مشروعها الصناعي ؟

يتضح من الجدول (5) والشكل (5)، أن أهم الأسباب التي دفعت المرأة للعمل هو لتحقيق ذاتها وطموحها، إذ شكلت نسبة (48.5%)، في حين مثلت الإجابة لتحسين الوضع المعاشي والأسري نسبة (28.8%) من المجموع الكلي للإجابات، يليها من حيث ألأهمية أن مشروعها الصناعي يناسب حياتها الأسرية، وشكل نسبة (9.8%)، والسبب الأخير الذي دفعها لإنشاء مشروعها الصناعي أنها لم تجد عملاً يحل محل عملها الحالي فضلاً عن ذلك هناك بعض العاملات ورثنا العمل عن الأب أو الأم مما يضطرها للقيام به حتى لو توفر عملاً أخر نظراً للعادات والتقاليد لبعض العوائل التي تؤكد على ضرورة العمل والذي يتناسب مع الأسرة.

جدول (5)

الدافع من إنشاء المشروع الصناعي

الفئة	العدد	%
تحقيق ذاتي وطموحي	64	48.5
لتحسين المستوى ألمعاشي لأسرتي	38	28.8
يناسب حياتي الأسرية ومسؤولياتي العائلية	13	9.8
لم أجد عملاً آخر	9	6.8
ورثت المشروع عن أهلي	8	6
المجموع	132	100

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (5)

الدافع من إنشاء المشروع الصناعي

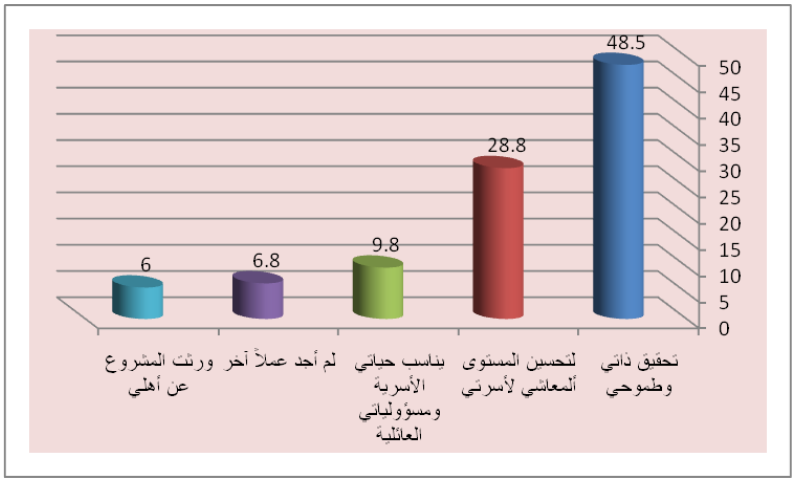

المصدر: جدول (5)

السؤال الثاني: ما هو نوع المشروع الصناعي:

هنالك الكثير من الأعمال التي من الممكن أن تقوم بها المرأة العاملة والتي يتناسب مع مقدرتها العقلية والجسدية ومدى خبرتها ومهارتها لصناعات أخرى مثل الخياطة والحياكة السجاد وغيرها، من الجدول (6) والشكل (6)، نلاحظ أغلب المبحوثات التي تم توزيع الاستمارة عليهن هن ممن يعملن بصناعة المواد الغذائية مثل المعجنات والطبخ، إذ شكلن نسبة (23.5%)، في حين شكلن العاملات في مجال الخياطة نسبة (21.2%)، تلاها العمل في مجال الكوافير وبنسبة مثلت (20.5%) من المجموع الكلي للعاملات، في حين شكلن العملات في صناعة منتجات الألبان وصناعة المهافيف والمكانس والليف نسبة (12.8%) لكلا الحرفتين، كما شكلت نسبة العاملات في صناعة السجاد (5.3%)، أما العاملات في مجال حياكة الملابس والتي كانت تقتصر اغلبهن يقتصر عملهن على ألأهل والمقربين، كون الأغلب يفضل المنتج الأجنبي كونه أفضل وأرخص، شكلت النسبة الأقل والبالغة (3.8%).

جدول (6) – نوع المشروع الصناعي

نوع المشروع الصناعي	العدد	%
صناعات غذائية	31	23.5
خياطة	28	21.2
كوافير	27	20.5
صناعة الأجبان والألبان	17	12.8
صناعات أخرى (مهافيف – مكانس – ليف)	17	12.8
صناعة السجاد	7	5.3
حياكة	5	3.8
المجموع	132	100

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (6) – النسبة المئوية لخصائص العينة من ناحية المشروع الصناعي

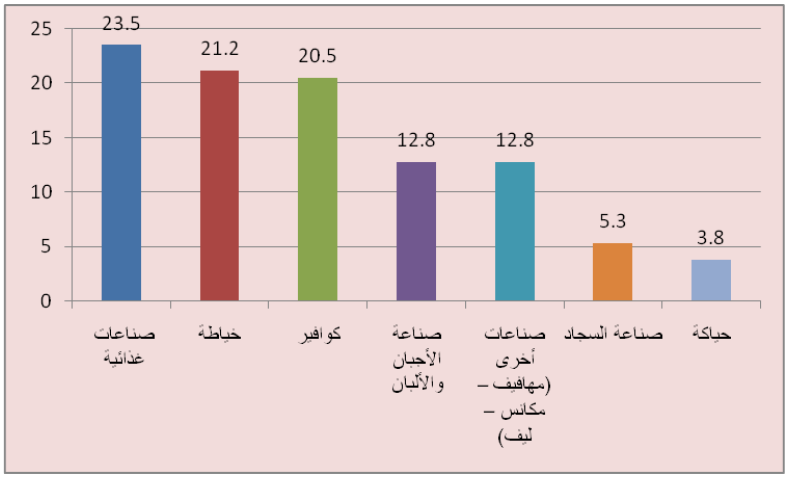

بالاعتماد على جدول (6)

السؤال الثالث: ماهي الصعوبات التي واجتهكِ عند إنشاء مشروعكِ الصناعي ؟

من المعروف أن أي مشروع صناعي يعاني من الكثير من المشاكل والمعوقات التي تقف حائلاً أمام تطوره، والصناعات الصغيرة التي امتهنتها العاملات عانت كسابقيها من الصناعات للعديد من الصعوبات، وقد طرحت الباحثة سؤالها والتي اندرج تحت طياته مجموعة من الأسئلة، إذ يتبين من الجدول (7) والشكل (7)، أبرز تلك المشاكل هو صعوبة الحصول على التمويل لمشروعهن الصناعي والمتمثل بصعوبة الحصول على القرض، إذ شكلت نسبة (37.1%)، وما نسبته (22%) ممن كُن يعانون من مشاكل بالتواصل مع الآخرين، في حين شكلت نسبة (20.4%) ممن عانوا من مشاكل تتعلق بصعوبة الحصول على المواد الأولية اللازمة لقيامة الصناعة، وأخرى تتعلق بالوضع المالي الصعب للعاملة أو مشاكل تتعلق بالمكان المفروض لقيام الصناعة، وأخرى تتعلق بقلة الخبرة الفنية والإدارية.

جدول (7)

النسبة المئوية للمشاكل التي واجهت المرأة العاملة خلال إنشائها مشروعها الصناعي

الفقرات	العدد	%
مشاكل في تمويل المشروع الصناعي أو صعوبة في الحصول على قرض من المصرف الصناعي	49	37.1
مشاكل في كيفية التواصل مع الزبائن	29	22
مشاكل في الحصول على المواد الأولية	27	20.4
مشاكل أخرى	27	20.4
المجموع	132	100

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (7)

النسبة المئوية للمشاكل التي واجهت المرأة العاملة خلال إنشائها مشروعها الصناعي

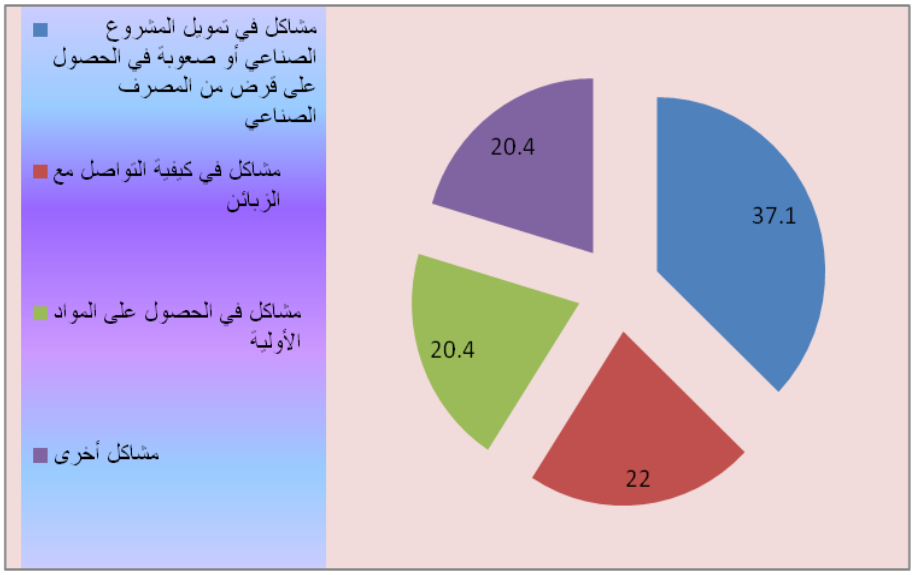

المصدر: جدول (7)

السؤال الرابع: آليات وأساليب تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية

من المعروف أن هنالك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي لو توفرت كان لها الدور الكبير في تطور المشروع الصناعي، لذا قامت الباحثة بطرح بعض الأسئلة وتبين من الجدول (8) وشكل (8)، أن من المؤشرات الأساسية التي تمكنها اقتصادياً لتطوير مشروعها الصناعي، هو الشعور بالاستقلالية والثقة بالنفس وتحقيق الذات والتي شكلت نسبة (38.6%)، فيما ترى عاملات أخريات أن توفر الدورات التدريبية له الدور الكبير في زيادة خبرتها والتي ينعكس إيجاباً على مشروعها الصناعي والذي شكل نسبة (22%) من مجموع الفقرات التي تم طرحها، في حين ترى بعض العاملات أن توفير الدخل الكافي الذي يمكنها من سهولة التحكم فيه هو من المؤشرات الأساسية لتمكينها اقتصادياً ومثلت بهذا الرأي نسبة (16.6%)، ومنهن من يرى إن تعزيز الجوانب الشخصية للمرأة العاملة من أساسيات التمكين الاقتصادي وهي بذلك شكلت نسبة (9.1%)، وبذلك نجد تفاوت في الإجابات تبعاً لمستوى التفكير ومدى رؤيتها لما يتناسب وطموحاتها.

جدول (8)

مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا

أي من المؤشرات التالية تعتبرها المرأة العاملة أساسية لتمكينها من الناحية الاقتصادية ؟	العدد	%
الشعور بالاستقلالية والثقة بالنفس وتحقيق الذات	51	38.6
التعليم المستمر والتدريب من خلال الدخول بدورات تعليمية لزيادة خبرتها	29	22
الحصول على التمويل المالي والقروض	18	13.6
تعزيز الجوانب الشخصية	12	9.1
فرص الحصول على دخل كافي ممكن التحكم به	22	16.6
المجموع	132	100

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (8)

مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا

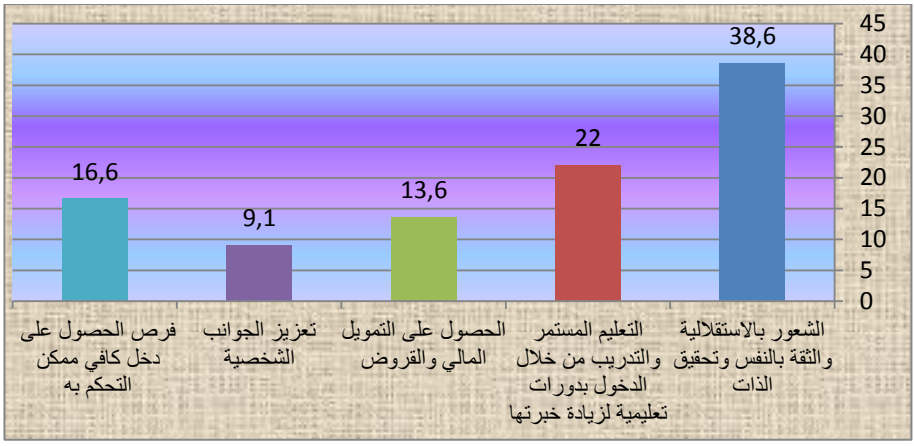

المصدر: جدول (8)

وحيثما تكون هنالك مقومات للتمكين بالمقابل نجد معوقات للتمكين الاقتصادي يعترض طريق المرأة العاملة ويعيق تطور مشروعها الصناعي، لذا تطرقت الباحثة إلى عدة فقرات يمكنها من خلالها التعرف على تلك المعوقات من وجهة نظر المبحوثات، ومن الجدول (9) والشكل (9)، تبين لنا إن هنالك تقارباً بشكل ما في أراء المبحوثات حول المعوقات التي تقف حائلاً دون تمكين مشروعها اقتصادياً ، إذ نلاحظ نسبة (29.5%) من العاملات يجدن أن عدم وجود دخل كافي من شأنه أن يزيد من الضغط الأسري على المرأة وبنسبة (28%) من يرى إن في بعض الأحيان لا تستطيع المرأة التوفيق بين عملها ومتطلبات البيت مما يخلق ضغط كبير عليها، و(26.5%) من يرن أن من معوقات تمكين المرأة اقتصادياً نظرة الزوج لزوجته أن دورها الأهم تجاه العائلة لا يتعدى البيت وتربية الأولاد، في حين مثل رأي المرأة العاملة لعدم تقبل الرجل لفكرة عمل المرأة وانخراطها في مجالات الحياة المختلفة نسبة (16%) من المجموع الكلي للعاملات التي تم توزيع استمارة الاستبيان عليهن في محافظة البصرة.

جدول (9) معوقات تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية

أي من المؤشرات التالية تجدها المرأة العاملة من معوقات التمكين من الناحية الاقتصادية ؟	العدد	%
عدم وجود دخل كاف	39	29.5
عدم قدرة المرأة العاملة على خلق التوازن بين العمل والعائلة	37	28
نظرة الرجل للمرأة أن مكانها البيت	35	26.5
عدم تقبل الرجل لفكرة عمل المرأة	21	16
المجموع	132	100

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (9) **معوقات تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية**

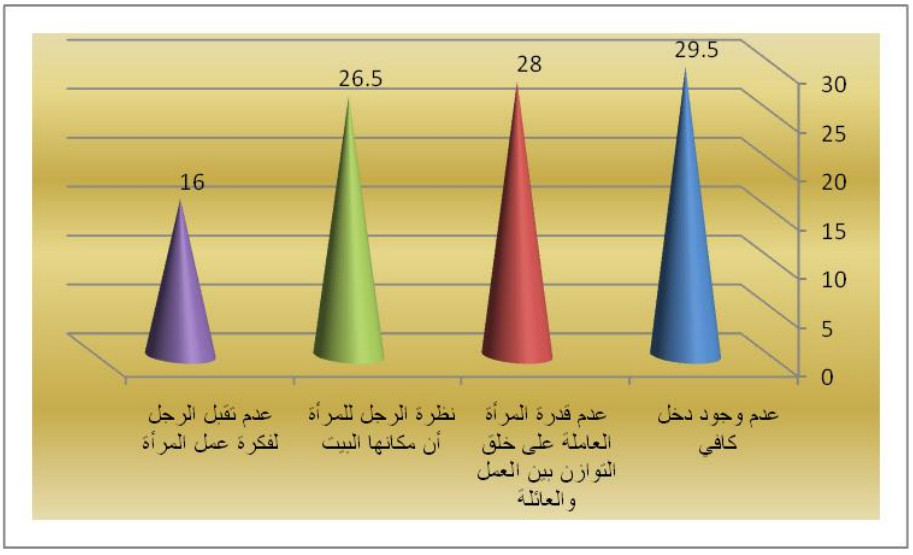

المصدر: جدول (9)

السؤال الخامس: آليات وأساسيات تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية

والتي تفرعت من خلاله فقرتين انخرطت منه أسئلة عدة تعتبر أساسية في تمكين المرأة العاملة من الناحية الاجتماعية.

شملت الفقرة الأولى طرح سؤال ماهو دور المشروع الصناعي بتمكين المرأة العاملة من الناحية الاجتماعية، ومن معطيات الجدول (10) والشكل (10)، تبين لنا كانت النسبة الأكبر من الإجابة إن لمشروعي الصناعي دوراً كبيراً في منحي ثقة بنفسي للمشاركة بمجالات الحياة المختلفة وبنسبة شكلت (52.3%)، ومنهن من يرى أنّ لمشروعها الصناعي دوراً كبيراً في تطوير مهارتها المختلفة وبنسبة مثلت (28%)، وأخريات شكلن نسبة (12.9%) يرين أن مشروعهن الصناعي مكنهن من المساهمة في الجمعيات التعاونية والخيرية التي تمكنها من تحقيق ذاتها وزيادة خبرتها وتوسيع علاقاتها العملية، في حين النسبة الأقل والتي شكلت نسبة (6.8%)، وجدن أنّ للمشروع الصناعي دوراً في تمكينها اجتماعياً من خلال ارتباطها بالمؤسسات التنموية التي تعمل جاهدة من أجل توعيتها وتثقيفها وتطويرها.

جدول (10)

مؤشرات تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية

ماهو دور المشروع الصناعي على المرأة العاملة من الناحية الاجتماعية ؟	العدد	%
أصبحت لدي الثقة الكافية بنفسي	69	52.3
دوراً كبيراً في تطوير مهاراتي	37	28
أصبحت لدي القدرة على المساهمة في الجمعيات التعاونية والخيرية	17	12.9
للمؤسسات التنموية دوراً في توعية المرأة	9	6.8
المجموع	132	100

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (10)

مؤشرات تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية

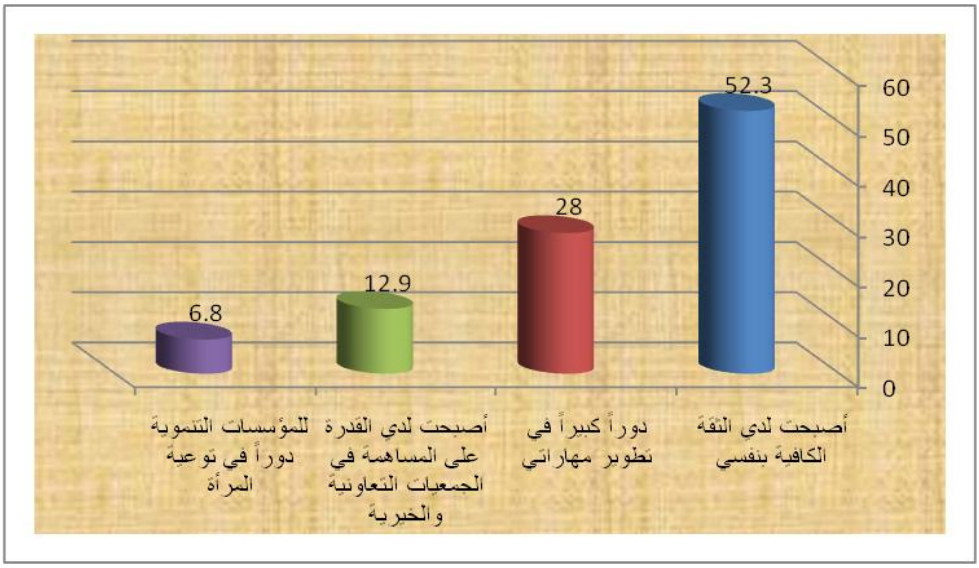

المصدر: جدول (10)

في حين تطرقت الفقرة الثانية إلى أبرز معوقات التمكين الاجتماعي:

من المعروف أن المرأة العاملة في مجتمعاتنا العربي بشكل عام ومجتمعنا العراقي بشكل خاص تعترضها العديد من المعوقات الاجتماعية التي تقف حائلاً أمام تطورها اجتماعياً منها أسباب تتعلق بالعادات والتقاليد التي تحرم المرأة من حقها في التعليم، والتي شكلت نسبة (31.8%) من أراء النساء العاملات، وبلغت نسبة (19%) من ترى أن لتحكم الأب وتميز الذكور على الإناث في المعاملة، ونظرة المجتمع إلى المرأة العاملة بأنها غير قادرة على القيام بعملها بشكل جيد كونها تفتقر للإمكانات الجسدية والعقلية التي يمتلكها الرجل تقابلها نسبة (15%) نظرة المجتمع للمرأة العاملة على أنها ذات ثقافة محدودة، فضلاً عنه العادات والتقاليد التي تحدّ من حرية المرأة العاملة، والتي تعُدّ من معوقات تمكينها اجتماعياً أنظر الجدول (11) والشكل (11).

جدول (11)

معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة العاملة

أي من المؤشرات التالية تعتبرها المرأة العاملة من معوقات التمكين الاجتماعي ؟	العدد	%
العادات والتقاليد التي تحرم المرأة من حقها في التعليم	42	31.8
تحكم الأب وتميز الذكور على الإناث	25	19
نظرة المجتمع للمرأة العاملة	25	19
النظرة المجتمعية للمرأة بأنها ذات ثقافة محدودة	20	15
العادات والتقاليد التي تقييد حرية المرأة	20	15
المجموع	132	100

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (11)

معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة العاملة

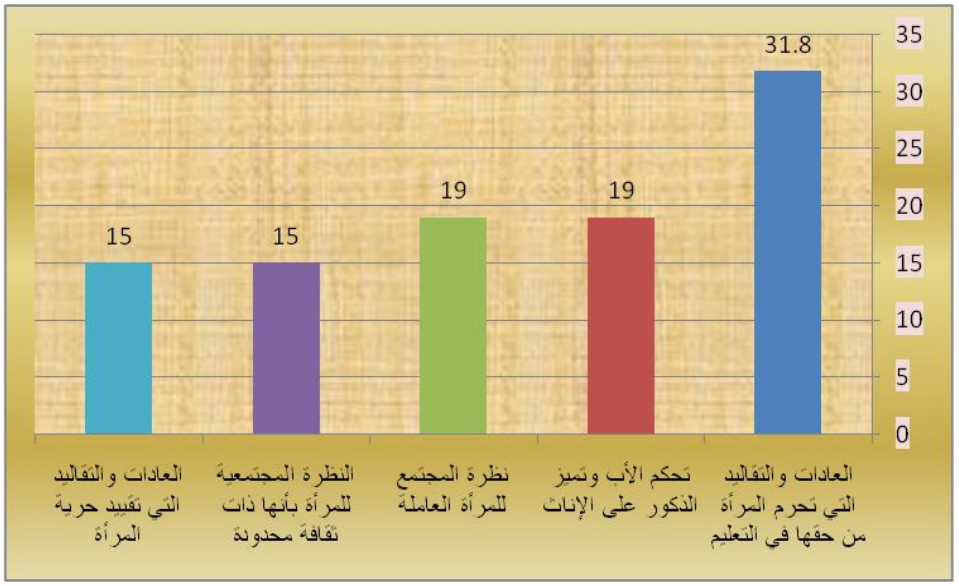

المصدر: جدول (11)

السؤال السادس: لماذا تعمل المرأة ؟

كان الهدف من طرح هذا السؤال هو معرفة الدافع لعمل المرأة على الرغم من تلك المعوقات التي تعترضها أثناء عملها، فكانت الإجابة وبحسب الجدول (12) وشكل (12) بنسبة متقاربة بلغت (35.6%) و(34.6%) هن من يجدن إن لمساعدة الأهل وتأمين أحتبياجات العائلة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الدوافع الضرورية للعمل، في حين (16.6%) يجدن إن سبب عملهن هو للبحث عن ذاتها وبناء شخصيتها، أما من يرين أن سبب عملهن كان بهدف مساعدة الزوج في تامين احتياجات البيت والأولاد، إذ شكلن نسبة (12.9%) من المجموع الكلي للمبحوثات.

جدول (12) – لماذا تعمل المرأة ؟

الفقرة	العدد	%
مساعدة الأهل	47	35.6
من أجل الاكتفاء الذاتي	46	34.8
البحث عن ذاتها	22	16.6
لمساعدة الزوج	17	12.9
المجموع	**132**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (12) لماذا تعمل المرأة ؟

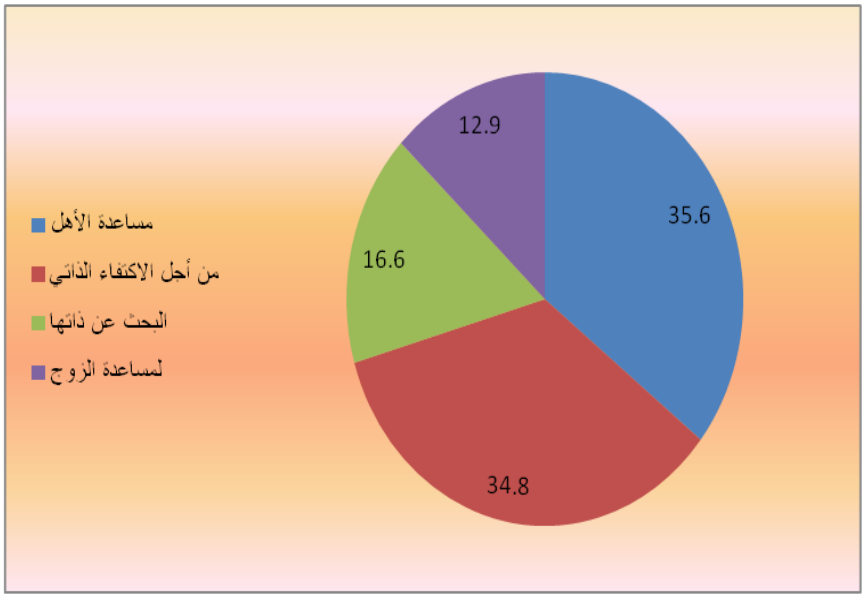

المصدر: جدول (12)

السؤال السابع: هل تتم المساواة بين الرجل والمرأة ؟

من الجدول (13) والشكل (13)، وبحسب استمارة الأستبيان التي تم توزيعها على المبحوثات تم طرح سؤال هو هل يتم المساواة بين الرجل والمرأة في العمل ؟ وكانت إجابة (59) امرأة، وبنسبة مثلت (44.7%) بـ (نعم)، وهذا يدل على أن اغلب اللاتي تم توزيع استمارة الاستبيان عليهن يعانين من التفرقة بينهن وبين الرجل ولأسباب قد تتعلق بكونه رجلا ولديه قدرة على إتمام أعمال يجدون المرأة فيها غير قادرة على إتمامها، وغيرها من الأسباب، في حين أن النسبة الأكبر والتي مثلت (55.3%) كانت إجابتهن بـ (كلا) ، مما يعني أنهن لم يتعرضن للتفرقة أو التمييز ألذكوري.

جدول (13) – هل تتم المساواة بين الرجل والمرأة ؟

الفقرة	العدد	%
كلا	73	55.3
نعم	59	44.7
المجموع	132	100

المصدر: استمارة الأستبيان

شكل (13) – هل تتم المساواة بين الرجل والمرأة ؟

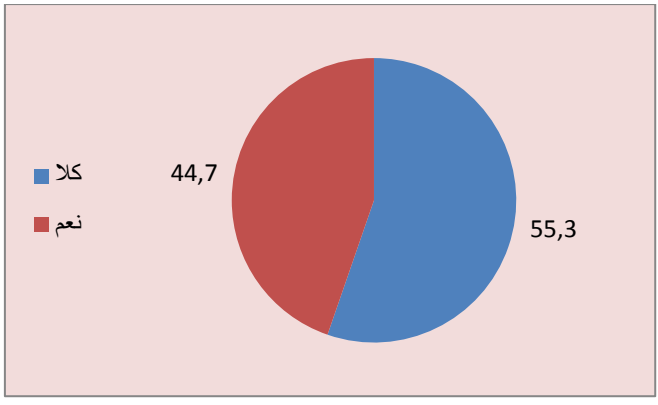

المصدر: جدول 13

النتائج والمقترحات:

1- أغلب النساء العاملات متزوجات، وتزيد أعمارهن على (40) سنة، ومن حملة شهادة البكالوريوس، يعملن من أجل مساعدة الزوج أو الأهل والأولاد لرفع المستوى الاقتصادي للعائلة، أما العاملات غير المتزوجات ومن حملة البكالوريوس، قد شكلن نسبة (23%).

2- السبب الرئيس من عمل المرأة هو تحقيق ذاتها وطموحها إذ شكلن نسبة (48.5%) فضلاً عن رغبة الأخريات في العمل من أجل مساعدة الأهل، أو الزوج والأولاد.

3- نوع المشروع الصناعي للمرأة العاملة يتناسب كثيرا وطبيعة البيئة التي تعيشها والعمل اليومي الذي تقوم به في البيت، والذي يتمثل في صناعة الألبان والأجبان والمعجنات والطبخ، كما للصناعات المتوارثة عن الأهل مثل صناعة المهافيف والمكانيس والسجاد نصيب من ذلك.

4- تعتبر المرأة العاملة أنّ لمشاريعها الصناعية الصغيرة دوراً كبيراً في اقتصاد البلد والتقليل من نسبة البطالة في المجتمع.

5- للتطور التكنولوجي ولوسائل التواصل الاجتماعي دور مهم في ترويج المشاريع الصناعية الصغيرة للمرأة العاملة.

6- من أهم مؤشرات تمكين المرأة أقتصادياً من وجهة نظر المبحوثات هو شعورهن بالاستقلالية وتحقيق الذات، من خلال توفير الدورات التدريبية التي تؤهلها للقيام بعملها من خلال زيادة خبرتها وثقتها بنفسها.

7- معظم المبحوثات عانوا من مشاكل ومعيقات اقتصادية حدّت من تمكينها اقتصادياً تمثلت في صعوبة الحصول على القروض نتيجة الروتين الممل لتلك الدوائر، فضلاً عن مشاكل تتعلق بارتفاع كلفة المادة الأولية وصعوبة الحصول عليها.

8- كان للمؤسسات والجمعيات التعاونية دورا كبير في توعية المرأة العاملة وتطوير مهارتها وهو ما ساهم بشكل كبير في تمكينها اجتماعياً.

9- هنالك معيقات وقفت حائلاً أمام تمكينها اجتماعياً تمثلت في العادات والتقاليد التي تحد من عمل المرأة، وتحرمها من حقها في التعليم بحجة أن الزواج وتربية الأولاد والاهتمام

بالزوج هو الأنسب للمرأة، كما أن لتحكم الأب أو الأخ الكبير وتميز الذكور بمنحهم كافة الحقوق والصلاحيات دور في الحد من عمل المرأة وتمكينها اجتماعياً.

10- نظرة الرجل للمرأة العاملة وعدم تقبله لفكرة عملها، وأن وضعها الطبيعي هو البيت وتربية الأولاد، يقابله عدم قدرة بعض العاملات في التوفيق بين عملهن وإدارة البيت كن سبباً في عدم تمكينها من إدارة مشروعها الصناعي بشكل جيد.

المقترحات :

1- توفير الدعم المالي للمرأة من خلال تسهيل حصولها على القروض، وتسهيل حصولها على الموارد الأولية الضرورية لقيام مشروعها الصناعي.

2- توفير دورات تدريبية وتوعوية تشمل برامج وخطط تزيد من خبرتها في مجال التكنولوجيا لكي تواكب العصر وتمكنها من استخدام الأجهزة الحديثة التي تسهل التعامل مع الزبائن.

3- توفير فرص العمل للمرأة بُغية تحسين الوضع الاقتصادي لأسرتها ومساعدة الزوج في مصاريف البيت.

4- إقامة جمعيات تعاونية متخصصة في المجال الاجتماعي لتمكين المرأة العاملة للقضاء على عقد العادات والتقاليد التي تقف حائلاً أمام تمكينها اجتماعياً واقتصادياً.

5- إنشاء جمعيات تعاونية خيرية تتكفل بمساعدة المرأة العاملة من خلال تقديم الدعم المالي والمعنوي لها.

6- تخصيص مساحة من الأرض من قبل الحكومة تُبنى فيها ورش صغيرة تُمكن المرأة العاملة من عرض منتوجاتها الغذائية أو مصنوعاتها اليدوية الحرفية، والذي يكون له الدور الكبير في تشجيع العمل والتقليل من حدة البطالة وهو ما سينعكس بشكل كبير على رفع المستوى المعاشي للأسرة وتقليل الحمل على كاهل الرجل، ويكون ذلك مقابل مبالغ رمزية يتم استحصالها من قبل الجهات الحكومية.

الهوامش والإحالات

(1)– ربى بسام، وورود عبد المنعم القواسمي، وياسمين عامر البج، دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعيقات التمكين في مدينة الخليل، رسالة ماجستير، جامعة بوليتكنك فلسطين، 2018، ص13.

(2)– رسول عيسى مهدي، برامج تمويل المشاريع الصغيرة في العراق (الواقع والفئات المستهدفة)، المجلة العراقية للعلوم والاقتصاد، العدد(54) لعام 2017، ص 128.

(3)– زهراء محمد حسن، المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (2000–2012)، جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الدنانير، العدد(12) 2018، ص133.

(4)– ابن منظور، لسان العرب، الجزء(8)، دار الحديث، القاهرة، ص343.

(5)– سهاد عبد الجمال عبد الكريم، تمكين المرأة من الحقوق السياسية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (11)، العدد(40)، الموصل، 2022، ص211.

(6)– معجم مفاهيم التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي، بيروت، 2004، ص36.

(7)– سحر طارق محمود الرحيم ، مؤشرات تمكين المرأة العراقية في خطة التنمية الوطنية لعام 2017، مجلة اشراقات تنموية ،المجلد (5)، العدد(25) مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، 2020، ص383.

(8)– محمد ثروت، مفاهيم عصرية، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2001، ص29.

(9)– رائدة أيوب، الجدوى الاجتماعية للمشاريع وتأثيرها على النساء، رسالة ماجستير قسم العلوم الاجتماعية، جامعة سادت كليمنت، 2010. ص88.

(10)– أحمد جاسم محمد الخفاجي، منظومة قياس التمكين التنموي للمرأة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنةعشر، العدد (24)، لعام 2020، ص 3.

(11)– أحمد أبراهيم خضر، حقيقة مفهوم تمكين المرأة
http://iicwc.org/lagna_I0I/iicwc/iicwc.php?id=1038

(12)– بيان وفد جمهورية العراق https\\ www.iasj.net\iasj\pdf\9ec0bc94f2ab72f7

[13]– منى جلال عواد ، أفاق تمكين المرأة في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية العدد (84)، المجلد (20)، بغداد، 2021، ص22.

[14]– ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في جامعة القادسية)، مجلة بابل للعلوم الأنسانية، المجلد(24)، العدد(2)، 2016، ص6.

قائمة المراجع

1- أيوب، رائدة، الجدوى الاجتماعية للمشاريع وتأثيرها على النساء، رسالة ماجستير قسم العلوم الاجتماعية، جامعة سادت كليمنت، 2010.

2- بسام، ربى، وورود عبد المنعم القواسمي، وياسمين عامر البج، دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعيقات التمكين في مدينة الخليل، رسالة ماجستير، جامعة بوليتكنك فلسطين، 2018.

3- أبن منظور، لسان العرب، الجزء(8)، دار الحديث، القاهرة.

4- محمد ثروت، مفاهيم عصرية، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2001.

5- الخفاجي، أحمد جاسم محمد، منظومة قياس التمكين التنموي للمرأة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة عشر، العدد(24)، لعام 2020.

6- مهدي، رسول عيسى، برامج تمويل المشاريع الصغيرة في العراق (الواقع والفئات المستهدفة)، المجلة العراقية للعلوم والاقتصاد، العدد(54) لعام 2017.

7-) حسن، زهراء محمد، المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (2000–2012)، جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الدنانير العدد(12)، 2018.

8- عبدالرحيم، سحر طارق محمود، مؤشرات تمكين المرأة العراقية في خطة التنمية الوطنية لعام 2017، مجلة اشراقات تنموية، المجلد (5)، العدد(25) مركز دراسات المرأة جامعة بغداد، 2020.

9- عبد الكريم، سهاد عبد الجمال، تمكين المرأة من الحقوق السياسية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(11)، العدد(40)، الموصل، 2022.

10- كاظم، ثائر رحيم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في جامعة القادسية)، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد(24)، العدد(2)، 2016.

11- عواد، منى جلال، أفاق تمكين المرأة في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية العدد (84)، المجلد (20)، بغداد، 2021.

12- خضر، أحمد أبراهيم، حقيقة مفهوم تمكين المرأة.
http://iicwc.org/lagna_I0I/iicwc/iicwc.php?id=1038

13- معجم مفاهيم التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي، بيروت، 2004.

14- بيان وفد جمهورية العراق https\\ www.iasj.net\iasj\pdf\9ec0bc94f2ab72f7